● أخبار قصيرة

استمرار حركة الصادرات والتنقل عبر معبر مهران

يواصل معبر مهران الدولي نشاطه دون أي توقف، رغم النقاشات المطروحة بشأن أوضاع الحدود، فيما تستمر حركة التبادل التجاري بشكل مستقر وحركة الزوار والمسافرين عبر هذا المعبر الاستراتيجي كالمعتاد.
وقال المدير العام لجمارك محافظة إيلام: إن معبر مهران الدولي لا يزال مفتوحاً ونشطاً، وإن حركة تصدير السلع إلى العراق ومرور الشاحنات عبر هذا المعبر مستمرة دون توقف.
وأوضح سهراب كمري: أنه منذ بداية العام الجاري وحتى الآن، تم تصدير مختلف أنواع السلع إلى العراق عبر هذا المعبر بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، وبوزن يزيد على ٩٠٠ ألف طن، مضيفاً: تحققت هذه الصادرات من خلال مرور ٤٥ ألف شاحنة محملة بالسلع التجارية، ما يعكس حيوية واستمرار حركة التصدير عبر هذا المعبر الرسمي.

البريد الإيراني والأفغاني يمهد لتوسيع التجارة الإلكترونية

أعلن المدير العام لهيئة البريد في محافظة خراسان الرضوية (شمال شرق البلاد) عن توفير البنية التحتية اللازمة لتبادل الشحنات البريدية بين إيران وأفغانستان، ومن المقرر أن يبدأ التبادل البريدي الرسمي بين البلدين قريباً. ولفت حسين شريفي إلى أنه سيتم قريباً توقيع مذكرة تفاهم بشأن الأنشطة البريدية الرسمية بين إيران وأفغانستان والتي حظيت بترحيب وزارة الخارجية الإيرانية والجهات المعنية الأخرى، وذلك خلال زيارة مرتقبة لمسؤولين في قطاع البريد الأفغاني إلى طهران ومشهد خلال الشهر الجاري، موضحاً: مع تشغيل هذا الخط البريدي، سيتم وضع حجر الأساس للتجارة الإلكترونية بين خراسان رضوي ومختلف المناطق الإيرانية والأفغانية؛ حيث سيتمكن الراغبون في أفغانستان من شراء السلع والخدمات الإيرانية عبر الإنترنت واستلامها من خلال خدمات البريد الرسمية.

ارتفاع أسعار النفط مع تصاعد التوترات في غرب آسيا

ارتفعت أسعار النفط بنسبة ٣٪ مع تصاعد التوترات في غرب آسيا، ووصلت إلى ١٠٧ دولارات و٣٢ سنتاً، لأن إجراءات الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة أدت إلى زيادة التوترات، واستمر إغلاق مضيق هرمز من قبل إيران. فقد ارتفع سعر العقود الآجلة لنفط برنت ٣/٢١ دولار، أي ما يعادل ٣/١٪، ليصل إلى ١٠٧/٢٢٣ دولار للبرميل. كما ارتفع سعر نفط غرب تكساس الوسيط ٣/١٧ دولار، أي ما يعادل ٣/٢٪، ليصل إلى ١٠٢/٦٨ دولار للبرميل. وبينما تزعم أمريكا إنها تسيطر على مضيق هرمز، فإن تكلفة استئجار ناقلات النفط في هذا المسار تواصل تحطيم الأرقام القياسية، فقد ارتفع متوسط إيرادات ناقلات النفط العملاقة منذ بداية سبتمبر بأكثر من ٤٠٪.

معرض التنمية البحرية يبحث آفاق الاستثمار والتعاون الاقتصادي؛

ممثل رئيس الجمهورية: الإقتصاد البحري رافعة للنمو والإستثمار في إيران

الوفاق/ أكد ممثل رئيس الجمهورية لتنسيق تنفيذ السياسات العامة للتنمية القائمة على البحر، أن الاقتصاد البحري لن يقتصر على المناطق الساحلية، وقال: إن التنمية القائمة على البحر تعد المحرك الرئيسي لإقتصاد البلاد، وإن آثارها التحولية ستمتد إلى أعماق الصحراء وإلى حياة جميع أبناء الشعب الإيراني. وقال علي عبدالعلي زادة، أمس الاثنين، خلال اجتماع تنسيق إقامة معرض التنمية القائمة على البحر ومكران: إن المعارض التخصصية باتت اليوم تحتل مكانتها في مختلف أنحاء البلاد، إلا أن معرض التنمية القائمة على البحر ليس إجراء مرحلياً أو لمرة واحدة، بل يمثل نقطة انطلاق لوضع سياسات طويلة الأمد واستمرار هذا المسار في السنوات المقبلة. وأضاف: أنه لا ينبغي النظر إلى برامج التنمية القائمة على البحر بمنظور قصير الأمد، وينبغي أن تحمل كل دورة من هذا المعرض رسالة وإنجازاً جديداً في مجالات الابتكار الصناعي والتجارة والاقتصاد البحري والخدمات اللوجستية للمجتمع والناشطين الاقتصاديين، وأن توضح كيف يمكن لهذا النهج أن يحدث تحولا في معيشة سكان المناطق الساحلية والبلاد بأسرها.

ينبغي أن تحمل كل دورة من هذا المعرض رسالة وإنجازاً جديداً في مجالات الابتكار الصناعي والتجارة والإقتصاد البحري والخدمات اللوجستية للمجتمع والناشطين الإقتصاديين

يجب أن يكون المعرض حدثاً قائماً على البرامج ودائماً وأن يرسم كل عام صورة واضحة لمسار تقدم البلاد ويظهر أن إيران تتحول إلى إحدى الدول الصناعية القوية في المنطقة

جذب الاستثمارات الأجنبية

وأشار ممثل رئيس الجمهورية إلى دور منظمة تطوير وتحديث الصناعات الإيرانية «إيدرو» في تنظيم قطاع الصناعات البحرية، وقال: من خلال التعاون بين المؤسسات، يجري العمل بجدية على تنظيم الصناعات البحرية، بما يتيح الاستفادة من أجواء الاستقرار والدبلوماسية لتعويض الأضرار وأوجه النقص السابقة في الأرصفة والموانئ والأسطول، والحصول على أحدث التقنيات وفتح أسواق تصديرية جديدة لمنتجات الصناعات البحرية في البلاد، مؤكداً أن التنمية القائمة على البحر ستحتل دائماً المرتبة الأولى في جذب الاستثمارات الأجنبية، لأن البحار والمياه الدولية المفتوحة تشكل ممرات وقنوات لتوجيه الثروة العالمية، ويمكن لموانئنا الجنوبية استقبال السفن العابرة للمحيطات ذات الحمولة الكبيرة التي تتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ ألف طن، بل وتتجاوز ٤٥٠ ألف طن.

الدبلوماسية الإقتصادية ودور إيران في المنطقة

وقال عبدالعلي زادة: إن بلداً يبلغ عدد سكانه ٩٠ مليون نسمة يجب أن يعزز حصته ودوره في اقتصاد المنطقة بشكل ملحوظ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال النمو الاقتصادي والتفاعل البناء، وليس عبر العداء والخلاف. وأضاف: لا ينبغي أبداً قياس قوة أي دولة على أساس اتساع مساحتها وثرواتها الخام فقط، بل إن المعيار الأساسي يتمثل في التفاعل البناء مع العالم، والقدرات الاتصالية، والاقتصاد الديناميكي، ومن الأمثلة على ذلك جزيرة تايوان، التي تمكنت رغم صغر حجمها، من تحقيق قوة اقتصادية كبيرة من خلال إقامة علاقات اقتصادية واسعة والتفاعل البناء مع غالبية دول العالم، وتشكل هذه القدرة بحد ذاتها ضمانة في مواجهة أي تهديد.
وأشار ممثل رئيس الجمهورية إلى تجربة الدفاع المقدس الأخيرة والصمود لمدة ٢٠٠ يوم في مواجهة الضغوط العالمية، مؤكداً أن التماسك الوطني، وعزيمة المقاتلين، والتخطيط السابق، هي مفاتيح قوتنا، ويجب مواصلة هذه القدرات من خلال التفاعل البناء مع العالم.

رسالة المعرض

وأشار عبدالعلي زادة، في ختام حديثه، إلى دور معرض التنمية القائمة على البحر الذي يقام سنوياً، قائلاً: أن هذا المعرض يجب أن يكون حدثاً «قائماً على البرامج»، وأن يرسم كل عام صورة واضحة لمسار تقدم إيران، ويظهر أن إيران تتحول إلى إحدى الدول الصناعية القوية في المنطقة، وإلى شريك لجميع دول الجوار والدول المطلة على المحيط الهندي عبر بحر عمان. وأضاف: الهدف هو أن نتمكن كل عام من تحسين علاقاتنا مع عشرات الدول، وتوسيع التبادلات الاقتصادية والاستثمارات المشتركة. وينبغي أن يشاهد المواطنون، من خلال حضورهم في هذا المعرض، إنجازات العام الماضي، والإحصاءات الناجحة للتبادلات الاقتصادية، وحضور تجارنا والناشطين الاقتصاديين الإيرانيين في دول مثل عمان، والتقدم الملموس في المجالات الأخرى، حتى يشعروا بالأمل والثقة بالمستقبل، ويتحول هذا الحدث إلى مناسبة سعيدة للشعب وإلى تجسيد للعزيمة الوطنية للإيرانيين.
ويقام المعرض الشامل للتنمية القائمة على البحر ومكران، بنهج وطني وتخصصي واستشرافي، بهدف التعريف بالقدرات الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية والاستثمارية والثقافية للبحر والسواحل في البلاد، ولاسيما منطقة مكران الاستراتيجية.

خلال اجتماع محافظي البنوك المركزية للدول الإسلامية في إسطنبول؛

همتي: ضبط النقد والتوقعات أساس استقرار الإقتصاد

الوفاق/ اعتبر محافظ البنك المركزي الإيراني تعزيز الانضباط النقدي، وإدارة تقلبات سعر الصرف، وتوفير المعلومات بشفافية لمواجهة الصدمات الخارجية وكبح التوقعات التضخمية، النهج الرئيسي للمؤسسة النقدية في السيطرة على التضخم.
وقال عبدالناصر همتي، أمس الإثنين، خلال اجتماع محافظي البنوك المركزية للدول الإسلامية في إسطنبول، في كلمة بعنوان «ما وراء البيان.. إعادة النظر في أسلوب تواصل البنوك المركزية في عصر عدم اليقين»: إن صانع السياسة النقدية يتبنى نهجاً شاملاً في مواجهة الصدمات الخارجية والاختلالات وإدارة التصورات والتوقعات التضخمية.
وأشار همتي إلى الطبيعة المعقدة ومتعددة المستويات لحالات عدم اليقين السائدة في الاقتصاد الإيراني، معتبراً أن الجزء الأكبر من أسباب هذه التقلبات يعود إلى الضغوط الخارجية والعقوبات والمخاطر الجيوسياسية، التي تتقاطع مع اختناقات ميزان المدفوعات والمخاطر المالية، مؤكداً أن الضغوط الخارجية تتعمد التركيز على تحفيز «التضخم المتصور» وتحويل الضغوط الاقتصادية إلى حالة من الاستياء، وقال: لا يمكن للبنك المركزي ولا ينبغي له أن يتخذ موقفاً سلبياً تجاه كيفية انتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي؛ فمهمتنا ليست إزالة عدم اليقين، وهو أمر مستحيل، بل تحمل مسؤولية الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في مواجهته.
وأعلن محافظ البنك المركزي أن «الانضباط النقدي» يمثل خط الدفاع الأول في إدارة التقلبات، وأضاف: إن كبح المحركات التضخمية، ومواصلة فرض القيود الكمية على نمو الميزانيات العمومية للبنوك، والتصدي الجاد لتسييل عجز الموازنة الحكومية، تشكل ضمانة لمنع تحول التضخم الناجم عن الصدمات الأولية إلى تضخم مستدام، معتبراً التخصيص الموجه للعملات الأجنبية برنامجاً آخر للبنك المركزي لإدارة التقلبات. وتابع: إن إعطاء الأولوية من حيث العملة الأجنبية للسلع الأساسية لا يهدف إلى الدفاع عن سعر اسمي غير واقعي، بل إلى منع الصدمات المفاجئة، وتخفيف أثر انتقال سعر الصرف إلى مائدة الأسر، وكبح التضخم المتصور.
وفي ختام حديثه، أشار محافظ البنك المركزي إلى أن السياسة النقدية وحدها غير قادرة على ترسيخ التوقعات، وقال: إن القرارات المالية، والسياسات التجارية، والتسعير الإداري، والتطورات الهيكلية تؤثر بشكل مباشر على التضخم وسعر الصرف، وحتى أكثر اتصالات البنك المركزي شفافية تضعف بفعل إرسال إشارات متناقضة من سائر مكونات المنظومة الاقتصادية؛ وما يضمن استدامة الاستقرار هو التنسيق والانسجام الكامل في مجمل السياسات الكلية للبلاد.
هذا والتقى همتي على هامش الاجتماع، محافظي البنكين المركزيين التركي والتونسي، وبحث معهم سبل التعاون. وكان محافظ البنك المركزي قد توجه إلى تركيا للمشاركة في اجتماع محافظي البنوك المركزية للدول الإسلامية، وعقد على هامش هذا الاجتماع لقاءات مع نظرائه. وأكدت اللقاءات على توسيع التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف بين الدول الإسلامية.

الممر الجمركي الأخضر نوردوز - مغري..

خطوة جديدة بين إيران وأرمينيا لتسهيل حركة التجارة

الوفاق/ تعتزم إيران وأرمينيا إطلاق الممر الجمركي الأخضر نوردوز - مغري، في خطوة تهدف إلى تسهيل حركة التجارة وتسريع عبور الشاحنات بين البلدين.
والتقى فرود عسكري نائب وزير الاقتصاد ورئيس مصلحة الجمارك في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، إدوارد هاكوبيان رئيس لجنة الإيرادات الحكومية في أرمينيا، الأحد الماضي في جلفا، وبحثا سبل تطوير التعاون الجمركي، وتسهيل التجارة، وتسريع حركة الشاحنات على الحدود بين البلدين. وخلال الاجتماع، وقّع الجانبان مشروع محضر المفاوضات بشأن توسيع التعاون الجمركي وتبسيط الإجراءات الجمركية بين إيران وأرمينيا، كما اتفقا على إطلاق ممر جمركي أخضر في المعبر الحدودي نوردوز - مغري.

الممر الأخضر لتقليص فترة انتظار الشاحنات

وبموجب الاتفاق، سيُفعّل الممر الجمركي الأخضر بهدف تسهيل الإجراءات الجمركية، وتقليص مدة توقف الشحنات، وتسريع عبور الشاحنات عند حدود نوردوز - مغري. ونظراً إلى أن نص بروتوكول الممر الجمركي المبسّط أصبح نهائياً وجاهزاً للتوقيع، فقد وقّع عليه أيضاً رئيسا مصلحتي الجمارك الإيرانية والأرمينية خلال المفاوضات. كما تقرر متابعة التفاصيل التنفيذية

والمتطلبات اللازمة لتفعيل هذا الممر خلال المفاوضات اللاحقة والتنسيق الفني بين الجانبين.
وكان تعزيز التبادل الإلكتروني للمعلومات قبل وصول الشاحنات من بين المحاور الأخرى التي اتفق عليها رئيسا الجمارك في إيران وأرمينيا. ومن شأن تطبيق هذه الآلية توفير المعلومات المطلوبة قبل وصول الشاحنات إلى الحدود وتقليص التدخلات الإدارية عند دخولها، بما يسرّع إجراءات التخليص الجمركي والعبور الحدودي. كما شدد الجانبان على تبسيط عملية تدقيق المستندات واستبدال الوثائق الورقية بأخرى رقمية، وهي خطوة يمكن أن تسهم، في حال تطبيقها بشكل كامل، في تقليص الوقت اللازم لإنجاز الإجراءات الجمركية.

تسهيل التجارة أمام الناشطين الإقتصاديين

وناقش الجانبان مذكرة التفاهم بشأن الاعتراف المتبادل بالمتعاملين الاقتصاديين المعتمدين، وتبادلا وجهات النظر بشأنها، وتوصلا إلى عدد من التفاهمات في هذا المجال. كما اتفق الجانبان على تمديد اتفاقية الاستخدام المشترك للبوابة الحدودية نوردوز - مغري لمدة ١٠ سنوات، في واحدة من أبرز نتائج الاجتماع. وشملت المحاور الأخرى المتفق عليها تفعيل التبادل الإلكتروني للبيانات الجمركية، إلى جانب تجميع الشاحنات المرتبطة بفاتورة تجارية واحدة. وجاء توقيع الاتفاقات الجديدة بين طهران وبريفان في جلفا في وقت يمكن فيه لتسهيل حركة الشاحنات، وتقليص مدة توقف الشحنات، والانتقال نحو الإجراءات الجمركية الإلكترونية عند معبر نوردوز - مغري، أن يؤدي دوراً مهماً في تيسير حركة التجارة، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز العلاقات التجارية بين إيران وأرمينيا.